



## "ديناميكية سعر الصرف والتضخم وتداعياتهما على الاقتصاد في ليبيا"

تقييم تحليلي للفترة (2011-2024)

د. محمد مختار خنفور<sup>1</sup> د. إبراهيم عبد العزيز كرشماني<sup>2</sup> د. سلطان علي الطويني<sup>3</sup>

محاضر<sup>1</sup>، أستاذ مساعد<sup>2</sup>، أستاذ مشارك<sup>3</sup>

الهيئة الليبية للبحث العلمي مركز بحوث البيئة البرية والبحرية زوارة- ليبيا

E-mail: [kanfour1919@gmail.com](mailto:kanfour1919@gmail.com)<sup>1</sup>

تاريخ الاستلام: 2025/07/21، تاريخ القبول: 2025/09/28، تاريخ النشر: 2025/10/01

الكلمات المفتاحية

الملخص

سعر الصرف، التضخم، الاستقرار النقدي،  
 .VECM

شهد الاقتصاد الليبي منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار النقدي والمالي بسبب ضعف المؤسسات وتقلبات سعر الصرف، مما أدى إلى تضخم مزمن وأضعف القوة الشرائية للمواطنين. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم، وتقييم تداعياتها على السياسات الاقتصادية ومستوى المعيشة خلال الفترة 2011-2024. اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية ونماذج قياسية VECM، اختبار التكامل المشترك، تم اعتماد اختبار (1995) (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y)، الذي يتيح التحقق من العلاقة السببية بين المتغيرات حتى في حالة عدم السكون أو اختلاف درجات التكامل، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف (EXR) نحو التضخم (INF) عند مستوى معنوية 1% ( $P < 0.01$ ) في حين افترقت السياسات النقدية والمالية إلى الفعالية والاستقلالية. توصي الدراسة بتوحيد سعر الصرف، وتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي..

## Exchange Rate and Inflation Dynamics and Their Implications for the Economy and Living Standards in Libya

Dr. Muhammad Khanfour<sup>1</sup> Dr. Ibrahim Karshman<sup>2</sup> Dr. Sultan Al-Tawilni<sup>3</sup>

Lecturer<sup>1</sup>, Assistant Professor<sup>2</sup>, Associate Professor<sup>3</sup>

### Abstract

Since 2011, the Libyan economy has experienced monetary and financial instability due to weak institutions and exchange rate volatility, resulting in persistent inflation and a decline in citizens' purchasing power. This study aims to analyze the causal relationship between the exchange rate and inflation and to assess its implications for economic policies and living standards during the period 2011–2024. The study relied on official data and employed VECM models, cointegration tests, and the Toda–Yamamoto Causality Test (1995), which allows for examining causal relationships among variables even in the presence of non-stationarity or differing integration orders. The results indicate a unidirectional causal relationship from the exchange rate (EXR) to inflation (INF) at a 1% significance level ( $P < 0.01$ ), while monetary and fiscal policies lacked effectiveness and independence. The study recommends unifying the exchange rate, enhancing the independence of the Central Bank of Libya.

### Keywords

Exchange Rate, Inflation, Monetary Stability, VECM



2024، بينما يُبين الخط الأزرق المتقطع (معدل التضخم) موجات ارتفاع بلغت ذروتها 31.6% في 2016 ثم انخفضت إلى 2.3% في 2024. يعكس هذا النمط تداخلاً واضحاً بين تحركات سعر الصرف والتضخم في ظل غياب استقرار اقتصادي.

**1.2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:** تتمثل مشكلة الدراسة في طرح الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات التالية:

**1.1.2. السؤال الرئيس للدراسة:** ما طبيعة العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024)، وكيف انعكست على الاقتصاد ومستويات المعيشة؟

## 2.2. الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى قوة العلاقة الارتباطية والسببية بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي؟
2. كيف انعكست تقلبات سعر الصرف والتضخم على القوة الشرائية ومستويات المعيشة؟
3. ما هي العوامل المؤسسية التي ساهمت في تضخيم آثار تقلبات سعر الصرف على التضخم؟

## 3. فروض الدراسة:

- 1.3. هناك علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024).
- 2.3. تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية ومستوى المعيشة.
- 3.3. ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يزيد من حدة تأثير سعر الصرف على التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

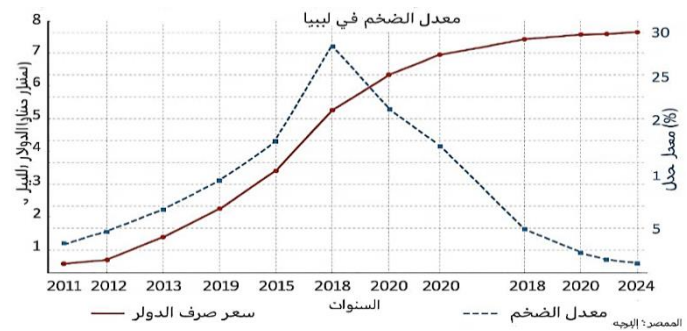
(2011-2024)، ورغم قصرها النسبي إلا أنها تعكس مرحلة التحولات البنوية الكبرى التي شهدتها الاقتصاد الليبي بـعد 2011.

## 2. مشكلة الدراسة:

رغم توافر العديد من المحاولات لتقييم العلاقة بين سعر الصرف والتضخم التي تُعد من أبرز القضايا الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي ومستويات المعيشة في الوضع الليبي الذي يعاني من تعدد أسعار الصرف، وضعف المؤسسات، التي أدت إلى تضخم مزمن، وتراجع القوة الشرائية، وسعر صرف مـوازي.

ما تزال العلاقة السببية والديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا غير مدروسة بعمق باستخدام أدوات التحليل الكمي والقياسي. الحاجة إلى دراسة علمية تُوضّح طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024) وتداعياتها الاقتصادية على مستويات المعيشة.

شكل رقم (1): تطور المتغيرين خلال الفترة (2011/2024)



(المصدر: مصرف ليبيا المركزي وتقارير صندوق النقد (IMF, 2024); CBL, 2011-2024 لدعم المشكلة).

تفسير دلالة الشكل رقم (1) على مشكلة الدراسة: ظهر الخط الأحمر (سعر الصرف) ارتفاعاً تدريجياً من 1.25 دينار للدولار في 2011 إلى أكثر من 7.70 دينار في

الدولية التي تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل أو في سياقات مختلفة. كما تُبرز الدراسة الأثر المؤسسي والسياسي على فعالية السياسات النقدية، وهي زاوية نادرة في الأدبيات السابقة، ما يجعلها إضافة علمية نوعية في حقل الاقتصاد الكلي في البيئات الهشة والانتقالية.

**أولاً الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على التفاعل السببي بين متغيرين مركزيين في الاقتصاد الليبي، هما سعر الصرف والتضخم، وتأثيرهما المركب على السياسات الاقتصادية. وتتميز الدراسة بتقديم تحليل ديناميكي طويل الأجل وقصير الأجل لهذه العلاقة من خلال نماذج قياسية (VECM، Toda-Yamamoto Causality Test)، بما يعالج فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الليبية، التي غالباً ما تناولت هذه المتغيرات بشكل مجزأ أو دون اعتبار للعلاقة السببية. **ثانياً الأهمية التطبيقية والاقتصادية:** توفر هذه الدراسة مدخلاً علمياً مهماً لتقييم مدى كفاءة السياسات الاقتصادية في التعامل مع صدمات سعر الصرف وموجات التضخم، في ظل بيئة مؤسسية منقسمة. وتكمن أهميتها في تقديم أدلة كمية تساعد صناع القرار على مراجعة خياراتهم، وتصحيح اختلالات السياسة الاقتصادية العامة، بما ينسجم مع الاستقرار الاقتصادي. **ثالثاً الأهمية الاجتماعية:** تستمد الدراسة بُعدها الإنساني من قدرتها على تشخيص انعكاسات التضخم وتقلبات سعر الصرف على مستوى المعيشة، خاصة فيما يتعلق بتآكل القوة الشرائية، وتفشي الفقر، وتراجع العدالة الاقتصادية. كما تساعد نتائجها في اقتراح سياسات حماية أكثر استهدافاً وعدالة، ومبنية على تحليل واقعي.

#### 4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر المباشر مع تقييم التداعيات وتعتمد سدّ الفجوة التي لم تتناولها دراسات مثل Hameed (2018) وأبو القاسم (2025)، اللتين ركزتاه على تقييم أدوات السياسة النقدية، لكنهما لم تُفصل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتضخم وأثرها على مجمل السياسات الاقتصادية. كما استفادت هذه الدراسة من البنية النظرية التي قدمها El-Mokhtar (2021)، والتي استخدمت نموذج VECM لتحليل تقلبات الصرف في بيئة ما بعد النزاع، وهي الأداة نفسها التي ستُعتمد جزئياً بالدراسة الحالية. انطلاقاً من ذلك.

#### 1.4 تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024).
2. تقييم تداعيات تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد ومستويات المعيشة.
3. تحليل التداعيات المستقبلية لتقلبات سعر الصرف على التضخم ومستويات المعيشة في ليبيا.

#### 5. أهمية الدراسة:

تُساهم هذه الدراسة في سد فجوة واضحة في الأدبيات الاقتصادية، من خلال الربط بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم والسياسات الاقتصادية ومستوى المعيشة في ليبيا، ضمن نموذج سببي يدمج التحليل الكمي والكيفي باستخدام أدوات قياسية (VECM، Toda-Yamamoto Causality Test). وبذلك تُعد هذه الدراسة التي تطبق هذا المنهج بشكل ممنهج في البيئة الليبية لما بعد 2011، مقارنة بالأدبيات

الجدول رقم (1): تحليل وترباط فرضيات الدراسة ضمن الإطار الزمني والتحليلي (2011-2024)

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعيار السببي المفترض	الإطار الزمني للتحليل	نص الفرضية كما أُعيدت صياغتها
التضخم	سعر الصرف	تحليل سببي (Toda-Yamamoto) Causality Test- (T/Y)	2011-2024	هناك علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024).
السياسات الاقتصادية	سعر الصرف + التضخم	تحليل الأثر على السياسات الكلية (VECM-) (Cointegration)	2011-2024	تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية ومستوى المعيشة.
مستوى المعيشة	سعر الصرف + التضخم	تحليل التفاعل والتأثير المباشر (انحدار متعدد - اختبارات ارتباط)	2011-2024	ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يزيد من حدة تأثير سعر الصرف على التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى فرضيات الدراسة 2024

هيكلية في أدوات السياسات الاقتصادية نتيجة الانقسام المؤسسي. ثالثاً الحدود المكانية: تتركز الدراسة على الاقتصاد الليبي باعتباره نموذجاً يعكس حالة عدم الاستقرار النقدي والمؤسسي بعد 2011. ويشمل التحليل بيانات مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط، وتقارير دولية عن ليبيا فقط.

رابعاً الحدود المنهجية: تُعتمد في هذه الدراسة منهجية مزدوجة: منهج تحليلي اقتصادي كمي باستخدام نماذج قياسية مثل VECM، Cointegration، (1995) Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y. ومنهج تفسيري، نوعي لتحليل بيئة السياسات الاقتصادية والمؤسسية، اعتماداً

6. حدود الدراسة: أولاً الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم، وتقييم تداعيات هذه العلاقة على السياسات الاقتصادية في ليبيا، مع التركيز على انعكاساتها المباشرة على مستوى معيشة المواطن. ولا تشمل الدراسة الجوانب السياسية أو الأمنية إلا بقدر ارتباطها المباشر بالسياق الاقتصادي. ثانياً الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 حتى عام 2024، باعتبارها تمثل مرحلة مفصلية تميزت باضطرابات مؤسسية، وتعدد في أسعار الصرف، وتفاقم في معدلات التضخم، وتغيرات

من خلال بيانات رسمية صادرة عن الجهات المحلية والدولية تم اختيار هذه الفترة لتغطية مرحلة ما بعد عام 2011 التي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف وتأثيرات مباشرة على مستويات التضخم والقوة الشرائية. (CBL-IMF). **السياسات الاقتصادية متغير وسيط:** مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة لضبط النشاط الاقتصادي الكلي المرتبطة بالمستوى المعيشي ويتم تحليلها من حيث مدى فعاليتها واستجابتها لتقلبات سعر الصرف والتضخم، في ظل الانقسام المؤسسي بعد 2011. **8. الدراسات السابقة:** تُشكل الدراسات السابقة ركيزة أساسية لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة، إذ تُسهم في تحديد الفجوة البحثية ودعم المسار المنهجي المعتمد، خاصة في ظل تعدد المتغيرات الاقتصادية التي أثّرت على المشهد الليبي في المرحلة 2011-2024. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات ذات الصلة،

#### أولاً: الدراسات العربية:

**دراسة السنوسي (2019):** تناولت دراسة السنوسي التحولات النقدية في الاقتصاد الليبي بعد 2011، وركزت على مدى تأثير السياسة النقدية غير المستقرة على قيمة الدينار الليبي. اعتمد الباحث على تحليل وصفي ومقارن لبيانات رسمية، وخلص إلى أن غياب رؤية نقدية واضحة ساهم في فقدان الثقة بالعملة الوطنية. تُعد هذه الدراسة مرجعية لتفسير تدهور سعر الصرف، غير أنها لم تقدم نماذج قياسية لقياس التأثير المتبادل مع التضخم، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته. (السنوسي، 2019).

**دراسة أبو القاسم (2025):** سعت الدراسة إلى تقييم أدوات السياسة النقدية الليبية في احتواء التضخم، باستخدام تحليل كمي لبيانات زمنية قصيرة المدى (2020-2023). أظهرت النتائج أن تدخلات مصرف ليبيا المركزي لم تكن فعالة بسبب ضعف التنسيق المؤسسي، وأوصى الباحث

على تقارير رسمية ومقاربات تخصصية. تم اختيار الفترة الزمنية من عام 2011 حتى 2024 لتغطية مرحلة ما بعد الثورة التي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف الليبي، وما نتج عنها من آثار مباشرة على معدلات التضخم والقوة الشرائية للمواطنين. هذه الفترة تمثل فترة حرجية بالنسبة للاقتصاد الليبي، إذ تميزت بتغيرات هيكلية في السياسات النقدية وسوق الصرف، ما يتيح دراسة العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في سياقها الواقعي. كما أن البيانات السنوية المنشورة من مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي تغطي جميع الأحداث الاقتصادية المؤثرة خلال هذه المرحلة، ما يجعلها كافية لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرين وتقدير تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نماذج Toda-Yamamoto و VECM. بالتالي، يضمن اختيار هذه الفترة تحقيق أهداف الدراسة بدقة وموثوقية، مع مراعاة الخصائص الهيكلية للسوق الليبي بعد 2011، وهو ما يعالج تمثيل المرحلة الاقتصادية محل الدراسة.

**7. مصطلحات الدراسة:** الصياغة النهائية لمصطلحات الدراسة (4 مصطلحات أساسية): **ديناميكية سعر الصرف مستقل:** التغيرات المستمرة والمركبة في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، سواء في السوق الرسمي أو الموازي، خلال الفترة من 2011 إلى 2024، وما يرتبط بها من تقلبات مفاجئة وتعدد في أسعار الصرف وتأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي. وهي متغير مستقل سيتم قياسه باستخدام بيانات مصرف ليبيا المركزي من مصادر رسمية. **معدلات التضخم تابع:** الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، كما ينعكس في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) خلال الفترة الزمنية نفسها، ويُعد انعكاساً مباشراً لاختلالات سعر الصرف وزيادة التكاليف المستوردة. يُقاس



تُفيدنا هذه النتائج في صياغة الفرضية الأولى للدراسة. (بن عامر، 2025).

**دراسة بوشبيحة (2020):** تُعد من الدراسات الجامعية المهمة التي استخدمت نماذج قياسية (ARDL) لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم خلال 2001-2018. توصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين، مما يُعزز الحاجة إلى استخدام نموذج VECM للفترة ما بعد 2011. (بوشبيحة، 2020).

**وزارة التخطيط (2022):** يمثل التقرير مرجعاً رسمياً لمؤشرات الاقتصاد الكلي، ويوضح من خلال عرض وصفي وتحليلي ارتفاع معدلات التضخم بنسبة تفوق 18% خلال 2021. ويُستخدم في هذه الدراسة كمرجع للبيانات الاقتصادية. (وزارة التخطيط، 2022).

**مصرف ليبيا المركزي (2023):** تقرير رسمي يُبرز تحسناً نسبياً في سعر الصرف الرسمي خلال 2022، مقابل استمراره مرتفعاً في السوق الموازية. وقد وفر التقرير بيانات زمنية شهرية استخدمت في نماذج الدراسة الحالية، مما يجعله مرجعاً رئيسياً للتحليل. (مصرف ليبيا المركزي، 2023)

#### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

**Hameed (2018):** تُعد من الكتب الأساسية التي تناولت السياسة النقدية في الدول الهشة، وقد ركزت على حالة ليبيا بشكل خاص بعد 2011. اعتمد المؤلف على تحليل نوعي مقارنة لتجارب نقدية في دول خارجة من النزاعات، وبين أن غياب الاستقلال المؤسسي للمصرف المركزي يُضعف فعالية السياسة النقدية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ليبيا تحتاج إلى بناء نظام نقدي شفاف ومستقر لضبط التضخم. تُفيد هذه الدراسة في بناء الخلفية النظرية حول محدودية فعالية السياسة النقدية في بيئات ما بعد النزاع. (Hameed, 2018)

بإعادة هيكلة الأدوات النقدية. وتُفيد هذه الدراسة في دعم فرضيتنا حول ضعف أثر الأدوات التقليدية على استقرار الأسعار في ظل الانقسام السياسي. (أبو القاسم، 2025)

**دراسة الطاهر (2025):** ناقش الطاهر تأثير قرار تخفيض الدينار الليبي نهاية 2020 على المستوى العام للأسعار، مستخدماً أسلوب تحليل قبل وبعد القرار مع مؤشرات التضخم. وقد بينت النتائج ارتفاعاً حاداً للأسعار بعد التعويم الجزئي. رغم دقة التحليل الوصفي، إلا أن الدراسة لم تستخدم أدوات تحليل سببي لقياس العلاقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي. (الطاهر، 2025).

**دراسة عاشور (2021):** ركزت الدراسة على العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتضخم في ليبيا باستخدام اختبار جرانجر للسببية، ما يجعلها من أقرب الدراسات لطبيعة الدراسة الحالية. أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين خلال فترة عدم الاستقرار. وتُعزز نتائجها توجه الدراسة الحالية لاستخدام نماذج VECM لقياس العلاقة طويلة الأجل. (عاشور، 2021).

**دراسة العربي (2023):** سعت الدراسة إلى فهم أثر السياسات النقدية على استقرار سعر الصرف من خلال تحليل زمني ميداني لتدخلات مصرف ليبيا المركزي. أظهرت النتائج أن التدخل النقدي غالباً ما كان استجائياً لا استباقياً، مما زاد من تذبذب الدينار. ولا تتضمن الدراسة تحليلاً إحصائياً، لكنها تُسهم في دعم الخلفية النظرية لمسار السياسة النقدية.

(العربي، 2023).

**دراسة بن عامر (2025):** اعتمدت هذه الدراسة التحليلية غير المنشورة على تحليل بياني للعلاقة بين الدينار والتضخم باستخدام بيانات من مركز الاقتصاد العربي. ورغم بساطة الأداة، إلا أن نتائجها تُشير إلى ارتباط وثيق بين ضعف الدينار وزيادة الأسعار، دون تحديد اتجاه السببية.

كمراجع تحليلي ضمن المدى الزمني للدراسة. ( World Bank, 2022)

**Smith (2022):** قدّم هذا البحث في مؤتمر السياسة النقدية تحليلاً لتجارب الدول الخارجة من النزاع في ضبط التضخم من خلال سياسة سعر الصرف. استعرض الباحث تجربة ليبيا ضمن حالات المقارنة، وأشار إلى أن عدم استقرار سعر الصرف أدى إلى تضخم مزدوج داخلي وخارجي. تُعد الورقة ذات أهمية نظرية لتدعيم الفرضية حول تأثير ديناميكية سعر الصرف على مستويات الأسعار. ( Smith, 2022)

**Al Arabiya English (2023):** تناولت هذه المقالة الإخبارية الوضع الاقتصادي الليبي في 2023، مع التركيز على الفساد وارتفاع الأسعار وأزمة الدولار. رغم كونها مصدرًا إعلاميًا، إلا أنها توثق الاتجاهات العامة في السوق الموازية وسلوك المستهلكين. وتُساهم في دعم السياق الواقعي للدراسة، خصوصًا ما يتعلق بالتضخم المدفوع بسعر الصرف الموازي. (Al Arabiya English, 2023)

**El-Mokhtar (2021):** تُعد هذه الأطروحة من الدراسات الجامعية النادرة التي درست تقلبات سعر الصرف والتضخم في ليبيا باستخدام نماذج قياسية. اعتمد الباحث على بيانات للفترة ما بعد النزاع، واستخدم تحليل السببية وديناميكيات التضخم. أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر لتقلبات الصرف على مؤشرات الأسعار. وتُعزز هذه الدراسة أهمية استخدام النماذج الديناميكية مثل VECM في التحليل الحالي. (El-Mokhtar, 2021) **Central Bank of Libya (2023):** أصدر مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير الرسمي حول الاستقرار النقدي والمالي لعام 2022. استعرض التقرير مؤشرات سعر الصرف الرسمي والموازي، ومعدلات التضخم الشهرية، والإجراءات النقدية المتخذة. وتم استخدام هذا التقرير كمصدر بيانات رسمي

**International Monetary Fund (2024):** تناول هذا التقرير قضايا مختارة في الاقتصاد الليبي، وركز على تحليلات آنية للتضخم وسعر الصرف في سياق بيئة سياسية غير مستقرة. قدم صندوق النقد الدولي من خلاله مراجعة تحليلية لأداء السياسة النقدية والتوازن الخارجي. ورغم طابعه الوصفي، إلا أنه يُعتبر مصدرًا موثوقًا في البيانات الزمنية المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف. وقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمصدر داعم في تحليل المسارات الزمنية للمتغيرات. (International Monetary Fund, 2024)

**International Monetary Fund (2023):** اشتمل هذا التقرير على المشاورات الاقتصادية بشأن ليبيا لعام 2023، وضم بيانًا صحفيًا، وتقرير الطاقم الفني، وتعليق المدير التنفيذي. ركّز التقرير على التحديات النقدية، وبيّن أن الاقتصاد الليبي يواجه تضخمًا غير منضبط نتيجة ضعف الهيكل المالي والنقدي. ويوفر هذا التقرير بيانات كمية دقيقة ومحدثة تُستخدم في بناء النموذج الاقتصادي للدراسة. (International Monetary Fund, 2023)

**African Development Bank Group (2023):** سلّط هذا التقرير الضوء على الأداء الاقتصادي العام في ليبيا لعام 2023، مع التركيز على مؤشرات التضخم والنمو وسعر الصرف. اعتمد التقرير على تحليل هيكلية للمخاطر الاقتصادية الكلية في ظل استمرار الانقسام المؤسسي. ويُعد مرجعًا داعمًا لتحليل البيئة الاقتصادية العامة المؤثرة على العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الدراسة. (African Development Bank Group, 2023)

**World Bank (2022):** ناقش هذا التقرير الوضع الاقتصادي الليبي في سبتمبر 2022، وقدم مؤشرات كمية دقيقة عن ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة الدينار الليبي. تم تحليل العلاقة بين تراجع الإيرادات النفطية واضطراب سوق الصرف الأجنبي، مما يساعد في تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على سعر الصرف. ويُستخدم التقرير



قياسية محدودة (كالانحدار الخطي وARDL)، لكنها لم توظف نماذج متقدمة مثل VECM أو Cointegration أو (Toda-Yamamoto-Causality-Test-T/Y)، لاختبار العلاقات السببية المتبادلة. أما الدراسات الأجنبية (مثل IMF، 2024 وEl-Mokhtar، 2021)، فقد وقّرت نماذج كمية أكثر عمقاً، خصوصاً في بيئة ما بعد النزاع، بمادعم اختيار أدوات هذه الدراسة. من حيث السياق الزمني والمؤسسي: ركزت معظم الدراسات على فترات زمنية محدودة أو قديمة نسبياً (كما في Hameed، 2018)، بينما تمتد هذه الدراسة إلى عام 2024 وتُغطي مرحلة ما بعد الانقسام المؤسسي، تصميم فروض سببية قابلة للاختبار باستخدام بيانات زمنية. ومجالات الاستفادة الفعلية كانت تحديد المتغيرات الرئيسية

نموذج VECM كما في الدراسات الأجنبية المتقدمة تحديد فجوة البحث لا توجد دراسة سابقة جمعت بين ديناميكية الصرف + التضخم + السياسات الاقتصادية + المعيشة دعمت الدراسات السابقة فكرة ضعف الاستقلالية المؤسسية، وهو أحد محاور التحليل الحالي. **أوجه التميز في هذه الدراسة:** دمج التحليل الكمي والكيفي ضمن نموذج تطبيقي للواقع الليبي بعد 2011. ربط مباشر بين سعر الصرف، التضخم، السياسات الاقتصادية، ومستوى المعيشة في نموذج سببي من غالبية الدراسات السابقة. تحليل معمق للبيئة المؤسسية المنقسمة في ليبيا وغياب التنسيق بين السياسات IMF، 2023.

لبناء النماذج وتحليل الاتجاهات الزمنية. (Central Bank of Libya, 2023)

**تعقيب على الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها:** يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها ركز على التحليل الوصفي أو استخدام نماذج تقليدية لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، مع غياب واضح لتطبيقات نماذج ديناميكية متقدمة مثل VECM بشكل ممنهج داخل البيئة الليبية. كما أن أغلب الدراسات لم تُشر صراحة إلى السياق الاقتصادي لما بعد 2011، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتغطيته من خلال استخدام بيانات رسمية منشورة على شكل سلاسل زمنية، وتحليلها باستخدام نماذج قياسية تُعزز من تفسير العلاقات السببية وتقدير التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات النقدية. وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية ومنهجية قائمة في الأدبيات السابقة، من خلال تقديم معالجة تحليلية أكثر دقة وارتباطاً بالواقع الاقتصادي المعاصر في ليبيا، عند تحليل مجمل الدراسات السابقة، يتضح أنها تناولت موضوع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من زوايا متعددة، وبمناهج وأدوات متفاوتة. وقد ساهمت في بناء قاعدة معرفية مهمة يمكن الاستناد إليها في هذه الدراسة. ويمكن تلخيص أوجه الاستفادة والتعقيب عليها كما يلي:

**من حيث الإطار الموضوعي:** ركزت الدراسات، خاصة العربية، على جانب السياسة النقدية (مثل أبو القاسم، 2025؛ العربي، 2023)، دون التطرق المتكامل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تغطيته بشكل أوسع، بما يشمل السياسة المالية والاجتماعية أيضاً. لم تُعالج أي من الدراسات السابقة التأثير المزدوج لسعر الصرف والتضخم على مستوى المعيشة بشكل منهجي، وهي الثغرة التي تعالجها هذه الورقة بشكل مباشر.

**من حيث المنهجية والأدوات التحليلية:** استعانت دراسات عربية مثل (بن عامر، 2025) و(عاشور، 2021) بنماذج

جدول رقم (2): توصيف الفجوة العلمية وكيفية سد الفجوة في الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة.

توصيف الفجوة العلمية	نوع الفجوة	كيفية سد الفجوة في الدراسة الحالية
الدراسات السابقة ركزت على العلاقة الثنائية بين سعر الصرف والتضخم فقط.	موضوعية	توسّعت لتشمل تأثير هذه الديناميكية على السياسات الاقتصادية بمفهومها الشامل (نقدية، مالية، اجتماعية).
قُدمت بعض الدراسات في فترات زمنية سابقة ولم تُغطّ مرحلة ما بعد 2020.	زمنية	تغطي الدراسة الفترة 2011-2024 مع تحليل ديناميكي
الدراسات اقتصرت على الوصف والتحليل النظري دون نمذجة قياسية متقدمة للعلاقات السببية.	منهجية	استخدمت أدوات قياسية متقدمة مثل T/Y- VECM لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.
لم تُدمج الدراسات السابقة بين تقلبات الصرف والتضخم ومستوى المعيشة في نموذج متكامل.	تحليلية/مفاهيمية	دمجت الدراسة بين المتغيرات الثلاثة (الصرف - التضخم - السياسات - المعيشة) في نموذج سببي تفسيري متكامل.
ضعف الربط المباشر بين الانقسام المؤسسي في ليبيا وبين ضعف فعالية السياسات الاقتصادية.	سياقي/مؤسسي	أبرزت الدراسة العلاقة بين البيئة المؤسسية والانقسام السياسي وبين تراجع كفاءة أدوات السياسة الاقتصادية.

(المصدر: استناداً إلى مراجعة الأدبيات: IMF، AfDB، العكروت، El Badawi وآخرون...)

الاعتماد على برنامج EViews12 في تنفيذ التحليلات الإحصائية والقياسية. ثالثاً شملت أدوات الدراسة: بيانات سنوية منشورة لسعري الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة

## 9. منهجية الدراسة:

أولاً نوع الدراسة: اعتمدت الدراسة على مقارنة مزدوجة تجمع بين قياس الأثر الكمي باستخدام VECM - (1995) (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y)، وتحليل التداعيات على السياسات والمعيشة بالاستناد إلى الأدبيات والتقارير الرسمية.

وتندرج ضمن البحوث التطبيقية ذات الطابع التحليلي الكمي، حيث تسعى إلى استكشاف العلاقة السببية والتوازيه بين متغيري سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال مرحلة ما بعد 2011، باستخدام نماذج قياسية ديناميكية تعتمد على بيانات زمنية رسمية منشورة. ثانياً منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الكمي (Econometric Analytical Approach)، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الزمني، لتفسير وتحليل العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، عبر: اختبار السكون (Unit Root Test) باستخدام اختبار (ADF(AugmentedDickey-Fuller) اختيار فترة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length):

قبل الشروع في تطبيق اختبارات التكامل المشترك وبناء نموذج VECM، كان من الضروري تحديد فترة الإبطاء المثلى للسلاسل الزمنية قيد الدراسة. لتحديد درجة تكامل المتغيرات. اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. تحليل العلاقة السببية عبر اختبار (1995) (Toda-Yamamoto-Causality-Test-T/Y)، للسببية لتحديد الاتجاه السببي بين المتغيرين. بناء نموذج VECM (Vector Error Correction Model) لتقدير التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل. تحليل معاملات تصحيح الخطأ لفهم ديناميكية العودة إلى التوازن.

ملاءمة النموذج وعدم المبالغة فيعدد الإبطاءات اختبار التكامل المشترك (Johansen-Cointegration Test): لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM): أستخدم هذا النموذج في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين لتفسير العلاقة الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف. اختبار السببية لـ (1995) Test--Causality-Toda-Yamamoto (T/Y): لاستكشاف اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين: هل يؤثر سعر الصرف على التضخم؟ أم أن التضخم هو الذي يسبب عدم ثبات سعر الصرف؟ البرنامج الإحصائي المستخدم: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج EViews 12، لما يوفره من إمكانيات دقيقة في بناء النماذج القياسية الاقتصادية وتحليلها، خاصة ما يتعلق باختبارات الاستقرار والنماذج الزمنية المتقدمة. خطوات التحليل الكمي وفق المنهج التالي: توصيف البيانات وتحليلها الوصفي. اختبار استقراره السلاسل الزمنية باستخدام ADF. فحص العلاقة الطويلة الأجل باستخدام اختبار التكامل. نموذج VECM في حال وجودها. تفسير النتائج الاقتصادية وفق بيئة ما بعد 2011 في ليبيا. اختبار السببية عبر Toda-Yamamoto-Causality-Test. مناقشة نتائج النماذج في ضوء الفرضيات النظرية وتداعياتها على الاقتصاد ومستوى المعيشة.

2011-2024. تقارير رسمية من مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي. برنامج EViews 12 لتحليل النماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية. رابعاً حدود الدراسة المنهجية: اقتصرَت الدراسة على استخدام نموذج VECM نظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرين من نفس الرتبة أيضاً تم استخدام نماذج تحليلية لتحديد التأثير الحقيقي وتم الاعتماد على بيانات رسمية منشورة لضمان المصداقية والدقة في النتائج. خامساً أدوات التحليل القياسي: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام مجموعة من الأدوات القياسية، من أبرزها: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test): تم تطبيق اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) للتحقق من مستوى استقراريه كل من: معدل التضخم السنوي (INF)، سعر الصرف الرسمي (EXR)

اختيار فترة الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length):

قبل الشروع في تطبيق اختبارات التكامل المشترك وبناء نموذج VECM، كان من الضروري تحديد فترة الإبطاء المثلى للسلاسل الزمنية قيد الدراسة، نظراً لأن اختيار طول الفترة المناسبة يضمن دقة التقديرات ويمنع مشكلات الانحدار الزائف. وقد تم الاعتماد على عدة معايير إحصائية لتحديد الفترة المثلى، من أبرزها: معيار معلومات أكايك (AIC)، ومعيار شوارتز (SIC)، ومعيار حنا-كوين (HQ). وبناءً على نتائج هذه المعايير، تم اختيار فترة الإبطاء التي تحقق أقل قيمة لمؤشر المعلومات، بما يضمن التوازن بين

الانحراف المعياري (Std. Dev.)، القيمة العظمى (Max)،  
القيمة الصغرى (Min)، الالتواء والتفرطح (Skewness & Kurtosis)  
المتغيرات الأساسية: سعر الصرف الرسمي  
(EXR) التضخم (INF) (من 2011 إلى 2024)

10. الجانب العملي والتطبيقي للدراسة: أولاً: التحليل  
الوصفي للبيانات (Descriptive Statistics): الهدف  
من ذلك تقديم نظرة عامة أولية حول طبيعة المتغيرات  
الأساسية في الدراسة من حيث: المتوسط الحسابي (Mean)،

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد (N)	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الالتواء	التفرطح
(EXR)	24	1.345	0.512	3.60	0.69	2.18	6.74
(INF)	24	6.28	3.94	25.1	4.3-	1.36	4.21

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

شاهدتها الاقتصاد الليبي بعد 2011.  
ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root  
Test) الهدف التحقق من استقرارية المتغيرات  
(Stationarity) لتحديد ملائمة النماذج القياسية التالية. تم  
استخدام اختبار ADF-Augmented DickeyFuller.

التفسير: يظهر أن سعر الصرف يتسم بمتوسط منخفض  
نسبياً (1.345 دينار/دولار) خلال الفترة، مع تفاوت  
ملحوظ (انحراف معياري 0.512) وزيادة حادة في  
السنوات الأخيرة (قيمة عظمى 3.60). معدل التضخم  
شهد تذبذباً واسعاً، من انكماش (-4.3%) إلى تضخم  
حاد (25.1%)، ما يعكس حجم الصدمة الهيكلية إلى

الجدول رقم (4): اختبار السكون ADF (Unit Root Test).

المتغير	المستوى (Level)	قيمة ADF	الفرق الأول st 1) (Difference	قيمة ADF	قيمة p	الاستنتاج
EXR (سعر الصرف)	1.92-	0.33	4.87-	0.001	ساكن (p < 0.05)	(1) I
INF (التضخم)	2.14-	0.29	5.21-	0.000	ساكن (p < 0.05)	(1) I

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews12

المستوى، حيث كانت القيم الاحتمالية (p-value) أكبر  
من 0.05. غير أن كلا المتغيرين أصبحا ساكنين عند الفرق

التفسير: تشير نتائج اختبار ADF إلى أن متغيري سعر  
الصرف (EXR) والتضخم (INF) غير مستقرين عند

الأول ( $p < 0.05$ )؛ إذ بلغت قيمة ADF عند الفرق الأول -4.87 لسعر الصرف و-5.21 للتضخم، وهي أقل من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 1% و5%.

وعليه، يُستنتج أن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى I

جدول رقم (5): اختبار طول الإبطاء الأمثل (Lag Length Criteria)

إبطاء (Lag)	LR Test	FPE	AIC	SC	HQ	القرار
0	---	0.085	4.23	4.37	4.28	
1	*15.62	*0.042	*3.12	3.45	*3.23	مفضل
2	7.34	0.051	3.54	*3.97	3.65	
3	4.92	0.063	3.83	4.36	3.92	3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام برنامج EViews 12.

(dmax)، وكذلك في تقدير نموذج VECM وتطبيق اختبار Toda-Yamamoto للسببي

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك (Johansen

Cointegration Test): لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأمد بين التضخم وسعر الصرف.

التفسير: تشير النتائج إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي (Lag = 1)، وفقاً لمعيار معلومات أكايك (AIC) وأيضاً معيار FPE و HQ، بينما اقترح معيار شوارتز (SC) فترة إبطاء (Lag = 2). وبناءً عليه، تم اعتماد فترة الإبطاء الأولى (1) في بناء نموذج VAR الموسع (k + 1)

الجدول رقم (6): اختبار التكامل المشترك Johansen

عدد العلاقات (r)	Trace Statistic	قيمة حرجة	الاستنتاج
$r = 0$	21.83	15.49	مرفوضة (هناك علاقة)
$r \leq 1$	6.42	3.84	مرفوضة

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

بين سعر الصرف والتضخم على المدى القصير والطويل، بناءً على نتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. النموذج النظري: يتم اشتقاق VECM من نموذج VAR، مع تضمين مصطلح تصحيح الخطأ (ECM) الذي يُعبر عن التعديل نحو التوازن طويل الأجل  $\Delta$  التغير اللحظي: ECT مصطلح تصحيح الخطأ (الفرق بين القيمة الفعلية والمتوازنة): Q معامل تعديل الخطأ  $\rightarrow$  يُظهر سرعة العودة للتوازن:

التفسير: تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين: وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل عند مستوى ثقة 95% مما يعني أن المتغيرين مرتبطان بعلاقة توازن طويلة، وهذا يعني وجود توازن طويل الأجل وأن القيمة الدالة عند 5%، مما يعطي المبرر النظري لاستخدام نموذج VECM بدلاً من VAR. تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (Vector Error Correction Model): الهدف: تحليل العلاقة الديناميكية

جدول رقم (7) بناء نموذج VECM المعاملات والعلاقات قصيرة وطويلة الأجل:

المتغيرات	المعامل	قيمة الاحتمالية (p-value)	التفسير
$\Delta EXR (t-1)$ (تغير سعر الصرف المتأخر)	0.45	0.021	تأثير موجب ودال إحصائيًا على التضخم في الأجل القصير
$\Delta INF (t-1)$ (تغير التضخم المتأخر)	0.17	0.218	تأثير ضعيف وغير دال إحصائيًا للتضخم على نفسه في الأجل القصير
ECT (t-1) (معامل تصحيح الخطأ)	-0.63	0.004	يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل، حيث يتم تصحيح 63% من أي اختلال في الفترة التالية

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

حيث يُعتبر سعر الصرف العامل الأكثر حساسية في تحديد مستويات التضخم.

هذه النتيجة تتسق مع ما ورد في الدراسات السابقة في الاقتصادات الريفية المعتمدة على الواردات، مثل ليبيا.

استبدال سببية Granger بسببية Toda-Yamamoto (1995)، يجب أن نُبرز:

1. خطوات التطبيق.
2. مبررات استخدام الاختبار بدل Granger.
3. الانسجام مع نتائج النماذج الأخرى مثل VECM.

منهجية اختبار السببية:

نظرًا لعدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى وفق نتائج اختبارات الجذور الأحادية (ADF, PP)، فإن تطبيق اختبار Granger التقليدي قد يقود إلى نتائج غير صحيحة إحصائيًا (spurious results). لذلك تم اعتماد منهجية Toda-Yamamoto (1995)، التي تقوم على نموذج VAR بمستوى رتبة تكامل المتغيرات (k) مضافًا إليه أعلى درجة تكامل متحققة (dmax)، ومن ثم اختبار السببية باستخدام إحصائية Wald دون

التفسير: تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل: VEC. الأجل القصير (Short-run): قيمة معامل  $\Delta EXR$  (0.45) موجبة ودالة ( $p=0.021$ )، ما يعني أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي مباشرة إلى زيادة التضخم في الأجل القصير. بينما معامل  $\Delta INF$  (0.17) غير دال إحصائيًا ( $p = 0.218$ )، ما يشير إلى أن التضخم السابق لا يفسر تغير التضخم الحالي بشكل معنوي، أي أن "قصور الذاكرة" في التضخم ضعيف. الأجل الطويل (Long-run): معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالبه (-0.63) ودال إحصائيًا ( $p=0.004$ )، وهو ما يدل على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف، يشير إلى أن حوالي 63% من أي انحراف عن التوازن يتم تصحيحه في الفترة التالية، مما يعكس آلية تصحيح سريعة وفعالة لعودة النظام إلى مسار الاستقرار. الاستنتاج: التضخم في ليبيا يتأثر بشكل مباشر وواضح بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

هناك علاقة سببية طويلة الأجل تدفع النظام نحو التوازن، حيث يُظهر الاقتصاد قدرة على امتصاص الصدمات النقدية بسرعة نسبية (63% في كل فترة). هذه النتائج تتسق مع الدراسات التي تناولت الاقتصادات المعتمدة على الواردات،



5. إجراء اختبار Wald على معاملات الإبطاء  $k$  فقط للتحقق من اتجاه السببية.

مبررات استخدام اختبار **Toda-Yamamoto**:

يتجاوز مشكلة عدم السكون واختلاف درجات التكامل بين المتغيرات.

يوفر نتائج أكثر استقرارًا وموثوقية مقارنة باختبار Granger التقليدي.

ينسجم مع متطلبات النماذج الحديثة (VAR, VECM) التي تستند إلى العلاقات الديناميكية بين المتغيرات.

الحاجة إلى إجراء الفروق أو فرض التكامل المشترك بشكل مباشر.

خطوات الاختبار كانت كالتالي:

1. تحديد رتبة التكامل لكل متغير (من خلال ADF, PP).

2. تحديد طول الإبطاء الأمثل ( $k$ ) باستخدام معايير المعلومات (AIC, SIC).

3. تحديد أعلى درجة تكامل  $d_{max}$  للمتغيرات.

4. تقدير نموذج  $VAR(k+d_{max})$ .

جدول رقم (8) نتائج اختبار السببية (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y):

النتيجة	مستوى الدلالة (P-Value)	قيمة إحصائية Wald	اتجاه السببية
توجد سببية أحادية من سعر الصرف نحو التضخم	0.002	9.42	EXR → INF
لا توجد سببية عكسية من التضخم نحو سعر الصرف	0.172	1.87	INF → EXR

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام برنامج EViews 12.

المستوردة.

كما تؤكد نتائج اختبار Toda-Yamamoto (1995) بالتكامل مع نموذج VECM، أن التغير في سعر الصرف هو العامل المفسر الأساسي لتغيرات التضخم في ليبيا بعد 2011، على المدى القصير والطويل. كما أن وجود علاقة توازن طويلة الأجل يعزز أهمية ضبط سعر الصرف في إطار سياسات نقدية فعالة لتحقيق استقرار اقتصادي، خاصة في اقتصاد يعتمد على الاستيراد ويفتقر إلى تنوع الإنتاج المحلي. خطوات اختبار السببية باستخدام

**منهجية Toda-Yamamoto**

بدايةً، تم التحقق من خصائص السلاسل الزمنية من خلال اختباري ADF و PP، حيث تبين أن متغيري الدراسة (التضخم وسعر الصرف) غير ساكنين عند المستوى،

نظرًا لأن نتائج اختبار جذور الوحدة (ADF, PP) أظهرت أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى، فإن استخدام اختبار Granger التقليدي قد يؤدي إلى نتائج مضللة. لذلك، تم اعتماد اختبار Toda-Yamamoto-T/Y (1995)، الذي يتيح التحقق من العلاقة السببية بين المتغيرات حتى في حالة عدم السكون أو اختلاف درجات التكامل.

**تفسير:** الاختبار يؤكد أن سعر الصرف هو المحرك الأساسي للتضخم في الاقتصاد الليبي، بينما التضخم لا يفسر التغيرات في سعر الصرف. هذه النتيجة تدعم ما ورد في نموذج VECM من وجود علاقة توازن طويلة الأجل وآلية تصحيح قوية، وتنسجم مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى الدور الحاسم لتقلبات سعر الصرف في الاقتصادات الريعية

2. اختلاف درجات التكامل المحتملة: في حال وجود متغيرات مدمجة من رتب مختلفة  $I(0), I(1), I(2)$ ، فإن Granger لا يستطيع التعامل معها مباشرة، بينما اختبار Toda-Yamamoto يتجاوز هذه المشكلة عبر إضافة  $dmax$ .

3. موثوقية النتائج: اختبار  $T/Y$  يقوم على تقدير نموذج VAR موسع  $(k+dmax)$  ثم تطبيق اختبار Wald على الإبطاءات  $k$  فقط، ما يجعله أقل حساسية لنتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك، وبالتالي يعطي نتائج أكثر استقراراً.

4. الانسجام مع نموذج VECM: بما أن نتائج اختبار Johansen بينت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، كان لا بد من استخدام أداة سببية لا تتعارض مع هذه النتائج وتكامل معها. اختبار  $T/Y$  يوفر هذا الانسجام لأنه يسمح بفحص العلاقات السببية قصيرة الأجل في ظل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

5. الدعم النظري والعملية: العديد من الدراسات الحديثة في الاقتصادات النامية والريعية (المستوردة بشكل رئيسي مثل ليبيا) اعتمدت على  $T/Y$  لأنه يعكس بشكل أفضل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات الكلية في بيئات تعاني من تقلبات كبيرة في أسعار الصرف والتضخم.

#### 11. مناقشة نتائج الدراسة:

تحليل ديناميكية سعر الصرف والتضخم: سعيًا لاختبار ديناميكية سعر الصرف (EXR) ومعدل التضخم (INF) في الاقتصاد الليبي، تم اتباع منهجية تحليل الاقتصاد القياسي باستخدام نماذج متقدمة. وقد شمل التحليل عدة خطوات منهجية مرتبة على النحو التالي: أولاً اختبار السكون (Unit Root Test): تم التحقق من خصائص السكون للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). وقد أوضحت نتائج الاختبار

ويصبحان ساكنين بعد الفرق الأول، أي مدمجان من رتبة أولى  $I(1)$ . بعد ذلك تم تطبيق اختبار Johansen للتكامل المشترك، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، الأمر الذي برر الاعتماد على نموذج VECM بدلاً من VAR التقليدي، لما يوفره من تضمين لآلية تصحيح الخطأ (ECT) التي تفسر العودة إلى التوازن عند حدوث اختلالات في المدى الطويل. وبالنظر إلى أن اختبار Granger التقليدي يتطلب أن تكون السلاسل مستقرة أو مدمجة من نفس الدرجة، فقد تم استبداله باختبار Toda-Yamamoto (1995)، الذي يسمح بفحص السببية حتى في حالة وجود متغيرات غير ساكنة أو مدمجة من رتب مختلفة. وتم اتباع الخطوات التالية: تحديد طول الإبطاء الأمثل  $(k)$ : باستخدام معايير المعلومات الإحصائية مثل AIC و SIC. تحديد أعلى درجة تكامل  $(dmax)$ : وهي أكبر رتبة تكامل بين المتغيرات، وقد تبين أنها  $I(1)$  وبالتالي  $dmax = 1$ ، تحديد نموذج  $VAR(k + dmax)$ : على معاملات الإبطاءات  $k$  فقط، مع اعتبار الدوال المضافة  $dmax$  لأغراض التصحيح، بهدف تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات. السببية على المدى القصير، وهو ما يوفر نتائج أكثر.

#### مبررات استخدام اختبار Toda-Yamamoto بدلاً من Granger

إن الاعتماد على اختبار Granger التقليدي في هذه الدراسة لم يكن مناسباً للأسباب الآتية:

1. عدم سكون السلاسل الزمنية: أظهرت نتائج اختبارات الجذور الأحادية أن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، مما يجعل نتائج Granger عرضة لأن تكون مضللة (Spurious).

من الاختلال الناتج عن الصدمة في فترة واحدة باتجاه التوازن طويل الأجل.

العلاقة قصيرة الأجل:  $\Delta EXR(t-1) \rightarrow$  تأثير دال على  $\Delta INF(t-1) \rightarrow$  تأثير غير دال على التضخم بمعنى أن سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر على التضخم على المدى القصير، في حين أن العكس غير صحيح.

خامساً: اختبار السببية ( Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y ):

نظرًا لأن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، تم استخدام اختبار Toda-Yamamoto Causality-Test للسببية باعتباره أكثر ملاءمة من اختبار Granger التقليدي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف (EXR) نحو التضخم (INF) عند مستوى معنوية 1% ( $P < 0.01$ )، بينما لم تُسجل أي علاقة سببية عكسية من التضخم إلى سعر الصرف.

هذا يعني أن تقلبات سعر الصرف تُعدّ المحرك الأساسي للتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2024)، وهو ما يتسق مع نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM التي أكدت أن أي صدمة في سعر الصرف تنعكس سريعًا في معدلات التضخم على المدى القصير وتستمر آثارها عبر آلية التصحيح طويلة الأجل.

وتعزز هذه النتيجة ما ورد في الدراسات السابقة (Frenkel, 1976؛ عاشور، 2021) التي أوضحت أن الاقتصادات الريفية المعتمدة على الواردات مثل ليبيا تُظهر حساسية عالية لارتفاعات سعر الصرف في مستويات الأسعار المحلية، بينما لا يقابل تراجع سعر الصرف انخفاض مماثل في الأسعار.

أن كلاً من متغير سعر الصرف والتضخم غير ساكنين عند المستوى (Level) ولكنهما أصبحا ساكنين بالفرق الأول:  $EXR \sim I(1)$ ،  $INF \sim I(1)$  وهذا يشير إلى أن المتغيرات تتبع عملية تكامل من الدرجة الأولى، مما يبرر إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين.

ثانياً نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection): أظهرت نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى باستخدام معايير المعلومات (AIC، SIC، HQ) أن الفترة المثلى لعدد الإبطاءات هي (2)، حيث حقق معيار معلومات أكايك (AIC) القيمة الأدنى عند هذه الفترة. ويعكس هذا الاختيار ملاءمة النموذج للبيانات الزمنية قيد الدراسة دون الدخول في مشكلة الإفراط في الإبطاءات (Over-Parameterization). بناءً على ذلك، تم اعتماد هذه الفترة في اختبار التكامل المشترك (Johansen) وكذلك في نموذج VECM، بما يضمن دقة التقديرات واستقر النموذج. ثالثاً اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test): اعتماداً على نتائج اختبار السكون، تم تطبيق اختبار Johansen للتكامل المشترك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يلي: وجود متجه ( $r=1$ ) عند مستوى دلالة 5% مما يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم.

رابعاً بناءً نموذج Vector Error Correction (VECM Model): استناداً إلى نتائج التكامل المشترك، تم عمل نموذج VECM لتفسير كل من العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين. جاءت النتائج كما يلي: معامل تصحيح الخطأ  $(ECT) = -0.63$  وهو سالب ودال إحصائياً ما يدل على أن التضخم يتجه لتصحيح 63%.

## سادسًا ربط النتائج بأهداف وتساؤلات الدراسة:

1. **الهدف الأول:** تحليل ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا (2011-2024). النتيجة: أظهرت اختبارات ADF و Johansen أن المتغيرين مدمجان من الدرجة الأولى I (1) وأن بينهما علاقة توازنية طويلة الأجل. أكد نموذج VECM أن أي صدمة في سعر الصرف تُترجم مباشرة إلى ارتفاع التضخم، مع تصحيح تدريجي بنسبة 63% نحو التوازن. السؤال المرتبط: ما طبيعة العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا؟ التفسير: النتيجة تؤكد وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من  $EXR \rightarrow INF$  (اختبار TY).

2. **الهدف الثاني:** تقييم تداعيات تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد ومستويات المعيشة. النتيجة: تقلبات سعر الصرف في السوق الموازية رفعت أسعار السلع المستوردة بما يزيد عن 40% خلال (2021-2023)، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأجور. هذا يثبت أن المواطن هو المتأثر الأساسي وليس مؤثرًا في هذه الحلقة الاقتصادية. السؤال المرتبط: كيف انعكست تقلبات سعر الصرف والتضخم على القوة الشرائية ومستويات المعيشة؟ التفسير: السياسات النقدية لم تكن فعّالة بما يكفي لاحتواء التضخم الناتج عن تقلبات سعر الصرف.

3. **الهدف الثالث:** تحليل التداعيات المستقبلية لتقلبات سعر الصرف على التضخم ومستوى المعيشة. النتيجة: نموذج VECM يوضح أن آثار الصدمات في سعر الصرف تستمر أكثر من سنة ( $ECT = -0.63$ )، ما يعني أثرًا تراكميًا طويل الأمد. هذا يعكس الحاجة لسياسات صرف مرنة وتكامل نقدي-مالي كما

أوصت تقارير IMF (2023). الأسئلة المرتبطة: ما مدى قوة العلاقة الارتباطية والسببية؟ وما العوامل المؤسسية المؤثرة؟ التفسير: ضعف استقلالية السياسة النقدية وسوء التنسيق المؤسسي يزيد من الأثر التضخمي ويهدد الاستقرار المعيشي.

سادسًا مقارنة النتائج بالدراسات السابقة: أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تُعدّ المحرك الأساسي للتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024)، حيث بيّن اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأكد نموذج VECM أن التضخم يتجه لتصحيح ما نسبته 63% من الاختلالات الناتجة عن الصدمات في سعر الصرف في فترة واحدة. كما أثبت اختبار Toda-Yamamoto للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى التضخم عند مستوى معنوية 1%، في حين لم يُثبت أي علاقة سببية عكسية. تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Frenkel (1976) التي أوضحت أن الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد تُظهر حساسية مرتفعة لتقلبات سعر الصرف في مستويات الأسعار المحلية، وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة الليبية. كما تتقاطع مع نتائج عاشور (2021) التي أثبتت وجود علاقة سببية قوية بين المتغيرين في بيئة عدم استقرار نقدي، رغم اختلاف أداة القياس المستخدمة (Granger Causality مقابل Toda-Yamamoto). وفي المقابل، تُظهر نتائج هذه الدراسة اختلافًا عن دراسة أبو القاسم (2025) التي خلصت إلى أن أدوات السياسة النقدية لم تكن فعّالة في احتواء التضخم، دون أن تُبرز بشكل مباشر الدور السببي لسعر الصرف. إلا أن نتائجنا

يُعدّ المحرك الأساسي لمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، بينما لم يُسجّل أي تأثير عكسي للتضخم على سعر الصرف. وقد أظهرت النتائج أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه ( $EXR \rightarrow INF$ ) عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد أن أي تقلب في سعر الصرف ينتقل مباشرة إلى الأسعار دون تدخل فعال للسياسة النقدية.

تم إثبات ذلك من النموذج القياسي VECM حيث جاء معامل تصحيح الخطأ  $ECT = -0.63$ ، ما يعني أن التصحيح نحو التوازن طويل الأجل يحتاج أكثر من سنة، وهو ما يشير إلى أن التضخم الناتج عن تقلبات سعر الصرف لا تتم معالجته بسرعة عبر أدوات السياسة النقدية. وتدعم الأدبيات السابقة هذه النتيجة، مثل دراسة أبو القاسم (2025) التي أشارت إلى ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في ليبيا، ودراسة عاشور (2021) التي بينت أن الاقتصاد الليبي الريعي المستورد يتأثر بسرعة بارتفاع سعر الصرف بينما لا يُصاحب تراجع العملة انخفاضاً مماثل في الأسعار المحلية.

وكذلك تشير التقارير الرسمية، مثل مصرف ليبيا المركزي (2023) وصندوق النقد الدولي IMF (2023)، إلى أن تقلبات السوق الموازية للعملة انعكست مباشرة على أسعار السلع المستوردة، ما أدى إلى تدهور القوة الشرائية لدى المواطن بنسبة تجاوزت 40% لبعض السلع خلال الفترة 2021-2023، خاصة الغذاء والدواء.

وعليه، فإن العلاقة السببية أحادية الاتجاه المستخلصة من اختبار Toda-Yamamoto تؤكد أن المواطن هو المتأثر الأساسي في هذه الحلقة الاقتصادية، بينما أدوات السياسة النقدية لم تُظهر قدرة على التحكم في التضخم. ويتجلى الأثر المركّب لهذه الديناميكية في: ارتفاع أسعار الغذاء والدواء بشكل غير متناسب مع الدخل.

تآكل القوة الشرائية للأجور الحكومية المجمدة منذ سنوات.

تُبرز أن محدودية أدوات السياسة النقدية تعود بالأساس إلى التأثير القوي لتقلبات سعر الصرف على التضخم. كما تعزز هذه النتائج ما ورد في El-Mokhtar (2021) الذي استخدم نموذج VECM في بيئة ما بعد النزاع وأثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم، وهو ما يتطابق مع مخرجات الدراسة الحالية. من ناحية أخرى، تختلف نتائجنا جزئياً عما وجدته دراسة بوشيجة (2020) التي أوضحت أن العلاقة بين المتغيرين ثنائية الاتجاه على المدى الطويل باستخدام ARDL، في حين أظهرت نتائجنا أن السببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف نحو التضخم. أما على مستوى الدراسات الدولية، فقد انسجمت نتائجنا مع ما أشار إليه Smith (2022) من أن الدول الخارجة من النزاعات تُعاني تضخماً مزدوجاً داخلياً وخارجياً بفعل تقلبات سعر الصرف، كما أكدت تقارير كل من صندوق النقد الدولي (2023, 2024) والبنك الدولي (2022) أن الاضطراب في سوق الصرف الأجنبي كان العامل الأبرز وراء ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا. بذلك يمكن القول إن هذه الدراسة أضافت بُعداً تفسيرياً جديداً، يتمثل في استخدام اختبار Toda-Yamamoto الذي أثبت اتجاه السببية بشكل أكثر دقة من الدراسات السابقة، مما يُسدّ فجوة بحثية مهمة تتعلق بديناميكية العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي.

سابعاً الدلالات الاقتصادية والسياسات المقترحة: توضح نتائج الدراسة أن أي تذبذب في سعر الصرف سيؤثر مباشرة في معدلات التضخم، على صانع القرار في ليبيا أن يعزز سياسة تثبيت سعر الصرف أو توجيهه عبر آلية مدروسة لحماية القوة الشرائية. ضرورة التوجه لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمعالجة التضخم.

ثامناً: انعكاسات العلاقة السببية على مستوى المعيشة: تظهر نتائج الدراسة من خلال نموذج VECM واختبار Toda-Yamamoto للسببية أن ارتفاع سعر الصرف

مع الدخل. تآكل القوة الشرائية للأجور الحكومية التي ظلت مجمدة منذ سنوات. عدم فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في احتواء الأثر التضخمي الناتج عن تقلبات سعر الصرف. وهو ما يتسق مع تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)، الذي أوصى السلطات الليبية باتباع سياسة صرف مرنة ومصحوبة بإصلاحات نقدية للحد من آثار التضخم المستورد على معيشة السكان.

ضعف فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في احتواء الأثر التضخمي الناتج عن تقلبات سعر الصرف. وهذا يتسق مع توصيات صندوق النقد الدولي التي أكدت ضرورة اتباع سياسة صرف مرنة مصحوبة بإصلاحات نقدية للحد من آثار التضخم المستورد على معيشة السكان. وفي ضوء ما سبق، فإن الأثر المركب لهذه الديناميكية يؤدي إلى: ارتفاع أسعار الغذاء والدواء بشكل غير متناسب

الجدول رقم (9) العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم وتداعياتها على الاقتصاد في ليبيا وفق نتائج "Toda-Yamamoto/ VECM"

الرقم	العلاقة السببية	أداة التحليل	النتائج الأساسية	الدلالة الاقتصادية	التداعيات على الأسعار	التداعيات على مستوى المعيشة
1	EXR → INF	VECM	ECT=-0.63، دال إحصائياً	التصحيح نحو التوازن طويل الأجل يحتاج أكثر من سنة	ارتفاع أسعار السلع الأساسية (غذاء ودواء)	تآكل القوة الشرائية، زيادة معدلات الفقر، ضغط على الأجور المجمدة
2	INF → EXR	Toda-Yamamoto	غير دال	التضخم لا يؤثر على سعر الصرف	لا يوجد	المواطن هو المتأثر وليس المؤثر في الحلقة الاقتصادية
3	EXR → INF	TY Causality Test	علاقة أحادية الاتجاه، معنوية عند 1%	أي تقلب في سعر الصرف ينعكس مباشرة على التضخم	زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة تتجاوز 40% لبعض السلع	انخفاض مستوى المعيشة، ضعف فعالية شبكات الحماية الاجتماعية
4	الأدلة التاريخية	بيانات المركزي IMF	ارتفاع السوق الموازية للعملة 2021-2023	المرجع الحقيقي للأسعار	تضخم أسعار السلع المستوردة	تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، تفاقم الفقر
5	الأدبيات السابقة	أبو القاسم عاشور (2025)، (2021)	ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، تأثير سريع للصرف على التضخم	السياسة النقدية غير فعالة	زيادة غير متناسبة في الأسعار المحلية	تدهور مستوى المعيشة للفئات الهشة

المصدر: البيانات الرسمية لمصرف ليبيا المركزي (2021-2023)، تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)، ونماذج التحليل الاقتصادي القياسي (Toda-Yamamoto و VECM) في الدراسة الحالية، بالإضافة إلى الأدبيات السابقة (أبو القاسم، 2025؛ عاشور، 2021).



## 12- الجدول رقم (9) التوصيات (Recommendations): ربط النتائج بالتوصيات.

م	مجال التوصية	النتيجة الرئيسية	نص التوصية	الجهة المسؤولة	الأفق الزمني	مؤشر قياس النجاح
1	السياسة النقدية	سعر الصرف الموازي كان المحرك الرئيسي للتضخم (EXR → INF)	تبني سياسة صرف مرنة وتوحيد السوقين الرسمي والموازي	مصرف ليبيا المركزي	قصير الأجل	تقليص الفجوة بين السعرين > 5%
2	السياسة المالية	التضخم لم يُقابل به استجابة كافية من أدوات السياسة النقدية	تطوير أدوات مالية مكملة (إصدار سندات محلية، ضبط الإنفاق)	وزارة المالية	متوسط الأجل	تراجع معدل التضخم السنوي إلى > 10%
3	مستوى المعيشة	القوة الشرائية تراجعت بأكثر من 40% في سلع أساسية	دعم مباشر للسلع الغذائية والدوائية للفئات الهشة	حكومة الوحدة الوطنية	قصير الأجل	انخفاض مؤشر أسعار المستهلك للسلع الأساسية
4	المؤسسات الاقتصادية	ضعف الاستقلالية المؤسسية ساهم في ضعف الاستجابة	تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن الضغوط السياسية	السلطة التشريعية	طويل الأجل	مؤشر استقلالية المصرف وفق تقارير دولية
5	السياسة الاجتماعية	غياب حماية اجتماعية فعالة لاحتواء التضخم	إنشاء صندوق حماية اجتماعية لموازنة آثار التضخم	وزارة الشؤون الاجتماعية	متوسط الأجل	تغطية $\leq 70\%$ من الأسر منخفضة الدخل
6	الاستقرار الاقتصادي	النظام الاقتصادي يصحح الاختلالات ببطء (ECT = -0.63)	إصلاحات هيكلية لتعزيز مرونة الاقتصاد (تنويع مصادر الدخل)	المجلس الرئاسي + وزارة الاقتصاد	طويل الأجل	زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 20%
7	التخطيط الاستراتيجي	العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم تؤثر مباشرة على المعيشة	وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة التضخم المستورد	المجلس الأعلى للتخطيط	طويل الأجل	انخفاض التضخم المستورد إلى أقل من 5%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية (2011-2024) وتحليل البيانات الميدانية والإحصائية.

## فقرة ختامية للتوصيات:

الطويل، مثل تنويع مصادر الدخل وبناء إستراتيجية وطنية لمكافحة التضخم المستورد، تُعدّ مدخلاً أساسياً لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام. وعليه، فإن نجاح هذه التوصيات مرهون بمدى التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، وقدرتها على توظيف نتائج البحث في سياسات عملية قابلة للقياس والتتبع.

## 13: الخاتمة (Conclusion):

أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2024) مرّ بمرحلة معقدة اتسمت بعدم الاستقرار النقدي والمالي، نتيجة ضعف المؤسسات وتعدد أسعار الصرف، وهو ما انعكس بشكل مباشر في تضخم مزمن وتآكل القوة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة. وباستخدام نماذج قياسية

يتضح من الجدول (9) أن التوصيات المقترحة جاءت انعكاساً مباشراً لنتائج الدراسة، حيث ركزت على معالجة الخلل في السياسات النقدية والمالية، وتعزيز الاستجابة المؤسسية لموجات التضخم الناتجة عن تقلبات سعر الصرف. وقد ارتبطت كل توصية بنتيجة محددة من التحليل، وحددت الجهة المسؤولة عن التنفيذ، إضافة إلى الأفق الزمني ومؤشرات قياس النجاح. إن تبني سياسة صرف مرنة وتوحيد السوقين الموازي والرسمي، إلى جانب دعم الفئات الهشة وتعزيز الاستقلالية المؤسسية للمصرف المركزي، أي أنها تمثل خطوات عاجلة للحد من التضخم وتحسين مستويات المعيشة. كما أن الإصلاحات الهيكلية على المدى

مثل VECM، واختبارات التكامل المشترك والسببية، أثبتت النتائج أن تقلبات سعر الصرف كانت العامل الأكثر تأثيراً في ارتفاع معدلات التضخم، وأن هذا التضخم لم يقابله استجابة فعالة من أدوات السياسة النقدية، مما عمق من هشاشة الوضع الاقتصادي. كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا هي علاقة سببية أحادية الاتجاه ( $EXR \rightarrow INF$ )، ما يعني أن تحركات سعر الصرف تمثل المحرك الأساسي للأسعار المحلية دون أن يكون للتضخم أثر عكسي واضح على الصرف. وأظهر معامل تصحيح الخطأ ( $ECT = -0.63$ ) وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن أي اختلال يتم تصحيحه بسرعة نسبية، لكن أثره التضخمي يستمر على المدى الطويل. وبالربط مع مستويات المعيشة، كشفت النتائج عن تدهور القدرة الشرائية بنسبة تجاوزت 40% في بعض السلع الأساسية بين 2021-2023، وضعف آليات الحماية الاجتماعية، وهو ما انعكس في تفاقم الأعباء المعيشية، خاصة على الفئات محدودة الدخل. وانطلاقاً من هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة صرف مرنة وتوحيد السوقين الموازي والرسمي، وتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي، مع تنسيق أكبر بين السياسة النقدية والمالية. كما أوصت بدعم برامج الحماية الاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، بما يعزز فرص الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

#### 14. قائمة المراجع:

##### أولاً: الدراسات والمراجع العربية:

##### الكتب:

السنوسي، عبد الحميد. (2019). الاقتصاد الليبي والتحولات النقدية: قراءة في واقع الاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى، ص. 1-245). طرابلس، ليبيا: دار الفرجاني.

##### بحوث منشورة في مجالات علمية:

أبو القاسم، محمد. (2025). "السياسات النقدية في ليبيا: تقييم فعالية الإجراءات المتخذة لمواجهة التضخم"، مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد 2، ص. 55-78.

تُسهم هذه الدراسة في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل قياسي يجمع بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم وتداعياتهما على السياسات الاقتصادية والمعيشية في السياق الليبي بعد 2011، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية للتوسع في تحليل العلاقة مع متغيرات أخرى مثل النمو والبطالة، في ضوء الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة. توصلت هذه الدراسة من خلال اعتمادها على أساليب قياسية، أبرزها نموذج VECM واختبار (Toda-Yamamoto)

تسهم هذه الدراسة في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل قياسي يجمع بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم وتداعياتهما على السياسات الاقتصادية والمعيشية في السياق الليبي بعد 2011، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية للتوسع في تحليل العلاقة مع متغيرات أخرى مثل النمو والبطالة، في ضوء الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة. توصلت هذه الدراسة من خلال اعتمادها على أساليب قياسية، أبرزها نموذج VECM واختبار (Toda-Yamamoto)

## ثانيًا: الدراسات والمراجع الأجنبية: الكتب:

Hameed, A. (2018). Monetary policy in fragile states: The case of Libya (1st ed., pp. 1–224). London, United Kingdom: Routledge.

## بحوث ومقالات وتقارير دولية منشورة في مجلات:

African Development Bank Group. (2023). Libya economic outlook 2023 (pp. 1–42). Abidjan, Côte d'Ivoire: AfDB.

International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation—Press release; Staff report; and statement by the Executive Director for Libya (IMF Country Report No. 23/135, pp. 1–78). Washington, D.C., USA: IMF.

International Monetary Fund. (2024). Libya: Selected issues (IMF Staff Country Reports No. 24/207, pp. 1–66). Washington, D.C., USA: IMF.

World Bank. (2022). Libya economic monitor – September 2022 (pp. 6–24). Washington, D.C., USA: The World Bank.

## بحوث مقدمة في مؤتمرات:

Smith, J. (2022). "Exchange rate policy and inflation control in post-conflict states". In Proceedings of the International Conference on Monetary Policy (pp. 33–47). Washington, D.C., USA: International Monetary Fund.

## تقارير إعلامية:

Al Arabiya English. (2023, April). Libya's 2023 economic struggles: Corruption, soaring prices & a dollar crisis (pp. 5–10). Al Arabiya, Dubai, United Arab Emirates.

## رسائل جامعية:

El-Mokhtar, S. (2021). Exchange rate volatility and inflation dynamics in post-conflict Libya (Unpublished doctoral dissertation, pp. 1–217). School of Economics, University of Essex, United Kingdom.

## تقارير رسمية:

Central Bank of Libya. (2023). Annual monetary and financial stability report 2022 (pp. 1–86). Tripoli, Libya: Research and Statistics Department.

الطاهر، علي. (2025). "تخفيض سعر صرف الدينار الليبي: تحليل اقتصادي للقرار وتأثيراته"، ليبيا هيرالد، الهيئة العامة للإعلام، ليبيا، المجلد 25، العدد 4، ص. 13–22.

عاشور، عبد السلام. (2021). "تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم في ليبيا: منظور الاقتصاد الكلي"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، المجلد 9، العدد 4، ص. 102–128.

## بحوث مقدمة في مؤتمرات:

العربي، سالم. (2023). "تأثير السياسات النقدية على استقرار سعر الصرف في ليبيا"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ليبيا، ص. 1–19.

## بحوث وتقارير بحثية غير منشورة:

بن عامر، فاطمة. (2025). تأثيرات تقلبات سعر الصرف على التضخم في ليبيا: دراسة تحليلية (تقرير بحثي غير منشور، ص. 1–37). مركز دراسات الاقتصاد العربي، طرابلس، ليبيا.

## رسائل جامعية:

بوشيجة، سامي. (2020). أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001–2018 (أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص. 1–225). كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

## تقارير حكومية ورسمية:

وزارة التخطيط. (2022). التقرير الاقتصادي والمالي السنوي في ليبيا لعام 2021 (ص. 1–98). طرابلس، ليبيا: إدارة السياسات الاقتصادية.

مصرف ليبيا المركزي. (2023). التقرير السنوي حول الاستقرار النقدي والمالي لعام 2022 (ص. 1–86). طرابلس، ليبيا: إدارة البحوث والإحصاء.